



# الصفقة الاستراتيجية الكبرى للذكاء الاصطناعي رؤى أميركية للفوز بسباق الابتكار\*

بقلم

بن بوكانان وتانتوم كولينز

ترجمة: صفا مهدي عسكل

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجها، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

## للتواصل

**مركز حمورابي**

للباحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



[www.hcrsiraq.net](http://www.hcrsiraq.net)



قد يبدو أن الولايات المتحدة تترقب على قمة سباق الذكاء الاصطناعي بلا منازع، فتتصدر شركات أميركية رائدة مثل (xAI، OpenAI، Google، Anthropic) جميع التقييمات المتعلقة بالإمكانات العامة لهذه التقنية، وتتفوق نماذج الذكاء الاصطناعي الأمريكية على العلماء الحاصلين على درجة الدكتوراه في حل مسائل معقدة في الفيزياء والكيمياء والأحياء علاوة على ذلك تجاوزت القيمة السوقية لبعض شركات الذكاء الاصطناعي والمعالجات الأمريكية مجلد سوق الأسهم الصينية، ويواصل المستثمرون من مختلف أنحاء العالم ضخ موارد متزايدة في النظام البيئي الأميركي للذكاء الاصطناعي.

يعكس هذا التقدم السريع قوة نموذج تطوير الذكاء الاصطناعي الأميركي الذي سيطر خلال العقد الماضي والذي يقوم على منح القطاع الخاص الحرية للعمل مع تدخل حكومي محدود، ويختلف هذا النهج عن الأساليب التي أطلقت تقنيات ثورية سابقة مثل الأسلحة النووية والطاقة النووية والسفر إلى الفضاء وأنظمة التخفي والحواسيب الشخصية والإنترنت والتي نشأت غالباً نتيجة جهود حكومية مباشرة أو تمويل عام كبير، صحيح أن جذور الذكاء الاصطناعي مرتبطة بالبحث العلمي المدعوم حكومياً بما في ذلك الحوسبة الشخصية والإنترنت ويستفيد من الأبحاث المستمرة المدعومة من الدولة إلا أن توسيع نطاق الذكاء الاصطناعي كان ناشطاً أساسياً للقطاع الخاص. مع ذلك ثمة مؤشرات على أن النهج الأميركي الحالي قد وصل إلى حدود فعاليته، ومن المتوقع أن تصبح هذه الحدود أكثر وضوحاً خلال الأشهر والسنوات المقبلة، ما قد يهدد الهيمنة الأمريكية على هذا المجال ويضعها في مواجهة تنافسية غير متكافئة مع الصين، التي تبني نموذجاً مختلفاً في تطوير الذكاء الاصطناعي.

لتجنب هذه المخاطر تحتاج الولايات المتحدة إلى تبني نموذج متكامل لتطوير الذكاء الاصطناعي يقوم على شراكة استراتيجية وثيقة بين القطاع العام والخاص، فالتقدم المستقبلي يعتمد على موارد وقدرات لا يمكن للقطاع الخاص وحده توفيرها مثل الطاقة لتشغيل مراكز البيانات الضخمة وتوفير كفاءات ومواهب دولية وبناء منظومة دفاعية فعالة ضد أنشطة التجسس المتقدمة، وفي المقابل يحتاج القطاع الخاص إلى دعم الدولة لدمج الذكاء الاصطناعي في الأجهزة الوطنية للأمن القومي وضمان أن استخدامه لا يقوض الديمقراطية عالمياً.

باختصار يجب أن يقوم النموذج الأميركي الجديد للذكاء الاصطناعي على صفقة استراتيجية كبرى بين الحكومة وقطاع التكنولوجيا، وفي هذه الشراكة يمكن للقطاع الخاص مساعدة الدولة في فهم وتوظيف الذكاء الاصطناعي بشكل فعال بينما توفر الدولة للقطاع التقني البيئة والموارد اللازمة للنمو المستدام بما يضمن استمرار الريادة الأمريكية وتعظيم المنافع الوطنية والدولية لهذه الثورة التكنولوجية.

\* Ben Buchanan and Tantum Collins, The AI Grand Bargain What America Needs to Win the Innovation Race, FOREIGN AFFAIRS, October 21, 2025.

## تعظيم الإمكانيات

يمكن فهم سبب نجاح النهج الأميركي القائم على التدخل المحدود في تطوير الذكاء الاصطناعي، على عكس التقنيات الثورية السابقة مثل الأسلحة النووية والسفر إلى الفضاء لم يكن للذكاء الاصطناعي تطبيقات تجارية مباشرة منذ البداية، لكن الحال اليوم مختلف فالأعمال التجارية القائمة على الذكاء الاصطناعي تشهد طلباً هائلاً ما أدى إلى ارتفاع الإيرادات بشكل قياسي إلى جانب وعود الشركات بأتمتة مهام قيمة عديدة مثل البرمجة، ونتيجة لذلك توفر أسواق رأس المال تمويلاً لمشاريع الذكاء الاصطناعي بمستويات كانت ستتطلب تاريخياً موارد حكومية ضخمة، كما أن الطبيعة الحسابية المكثفة للذكاء الاصطناعي الحديث تعتمد بشكل كبير على البنية التحتية للحوسبة السحابية التي تسيطر عليها شركات القطاع الخاص أكثر من الحكومة.

إلا أن الاعتماد على رأس المال الخاص وحده بدأ يكشف عن حدوده خصوصاً على صعيد البنية التحتية للطاقة، فالتوسيع في مراكز البيانات الضخمة التي تغذى الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى كميات هائلة من الكهرباء إذ تشير تقديرات Anthropic إلى أن الولايات المتحدة ستحتاج إلى إنتاج نحو 50 غيغاواط من الطاقة الجديدة لتشغيل أنشطة الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2028- ما يعادل تقريباً استهلاك كامل دولة الأرجنتين اليوم، ومع ذلك فإن القدرة على بناء هذه البنية التحتية الضخمة تتطلب دعم الحكومة سواء عبر تمويل مباشر أو تيسير الإجراءات التنظيمية.

على مدى سنوات طويلة أضافت الولايات المتحدة قدرًا ضئيلاً جداً من الطاقة الجديدة لشبكتها الكهربائية، وبعد تولي الرئيس جو بايدن منصبه تم إقرار قانون لدعم إنشاء بنية تحتية للطاقة النظيفة ما أدى إلى إضافة أكثر من 100 غيغاواط من القدرة الإنتاجية، كما وقع بايدن في أيامه الأخيرة على أمر تنفيذي لتسريع مشاريع الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة، ومع ذلك لم يتم تنفيذ تلك الخطط بشكل فعال ويرجح أن تقويضها جزئياً من قبل السياسات اللاحقة يعوق استغلال الإمكانيات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي ويهدد القدرة التنافسية الأميركية.

توسيع الطاقة لتلبية احتياجات الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على تطوير القطاع نفسه بل يمتد لتوفير فرص عمل ضخمة وتحفيز الابتكار في مصادر الطاقة النظيفة بما في ذلك الطاقة الحرارية الأرضية المتقدمة والمفاعلات النووية الحديثة وهي مجالات تحظى بدعم سياسي واسع من كلا الحزبين، وفي حال فشل الولايات المتحدة في بناء الطاقة المحلية ستواجه شركات الذكاء الاصطناعي ضغوطاً لنقل أنشطتها إلى الخارج وربما إلى مناطق تعتمد على وقود أحفورى، ما يمثل تهديداً للأمن الاقتصادي والاستراتيجي الأميركي.

علاوة على البنية التحتية يعتمد تقدم الذكاء الاصطناعي على المواهب البشرية بقدر اعتماده على

الเทคโนโลยيا والحوسبة، وقد تحركت إدارة بايدن بشكل فعال لتسهيل قدوم أفضل الكفاءات التقنية إلى الولايات المتحدة بما في ذلك تحديث متطلبات تأشيرات العمل والبحث العلمي لجذب كبار العلماء، بالمقابل سياسات ترامب عرقلت هذا المسار من خلال إجراءات تحد من دخول الطلاب والعمال الأجانب المؤهلين بما في ذلك فرض رسوم مرتفعة على تأشيرات H1-B، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في أعداد الطلاب الدوليين المسجلين في الجامعات الأمريكية بنسبة تتراوح بين 30 و40%， وفق تقديرات أولية.

يعد جذب الخبرات الأجنبية أحد أبرز أسباب تقدم الولايات المتحدة في سباق الذكاء الاصطناعي إذ يشير بحث جامعة جورجتاون إلى أن نحو 70% من أفضل الباحثين الأمريكيين في الذكاء الاصطناعي كانوا مولودين في الخارج وأن 65% من الشركات الأمريكية الرائدة في القطاع أسسها أحد المهاجرين على الأقل، وإن استمرار السياسات المعوقة قد يدفع هؤلاء الخبراء إلى العودة إلى بلدانهم أو الانتقال إلى الصين التي تسعى لاستقطاب أفضل المواهب في الذكاء الاصطناعي، مما يزيد من التحديات أمام الولايات المتحدة للحفاظ على ريادتها.

باختصار تواجه الولايات المتحدة تحديين محوريين للحفاظ على تفوقها في الذكاء الاصطناعي الأول بناء بنية تحتية طاقية حديثة ومستدامة وثانياً ضمان تدفق مستمر من المواهب العالمية عالية المستوى، النجاح في هذين المجالين سيتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استدامة الريادة الأمريكية في هذا السباق التكنولوجي الحيوي.

### التحدي الصيني

الحفاظ على ريادة الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي ليس مجرد مسألة كبرى وطنية بل يمثل ركيزة أساسية للأمن القومي الأمريكي والتنافسية الاقتصادية، فقد أحرزت الصين تقدماً ملحوظاً في تطوير الذكاء الاصطناعي ورغم أن شركاتها لم تصل بعد إلى مستوى أفضل الشركات الأمريكية، إلا أنها لا تعاني من نقص في المواهب التقنية.

تواجه الصين تحدياً كبيراً في هذا السباق، عجزها عن إنتاج كميات كبيرة من رقائق الذكاء الاصطناعي المتقدمة وهو ضعف زاد تفاقمه نتيجة القيود الأمريكية على الصادرات التي بدأت في عهد ترامب الأول ووسّعها بايدن بشكل كبير، ومع ذلك بدأ ترامب الثاني بعد ضغوط صناعية بفك بعض هذه القيود الثانية الحزبيين في حزيران الماضي تم التراجع عن قرار نيسان الذي منع الصين من الحصول على رقائق الذكاء الاصطناعي الأحدث وأشار الرئيس إلى نيته التراجع عن قيود أخرى فرضها بايدن، من المرجح أن تُسرّع هذه الإجراءات من وتيرة تطوير الذكاء الاصطناعي في الصين.

اتخذت بكين خطوات حاسمة لضمان أن يتيح الوصول إلى هذه الرقائق تطوير منظومة ذكاء اصطناعي قد

تفوق على الولايات المتحدة، فعلى صعيد الطاقة استثمرت بكين بشكل هائل في محطات الطاقة وتخزينها وشبكات النقل ما مكّنها من إنتاج أكثر من ضعف الطاقة الكهربائية الأميركيّة مع استمرار اتساع الفجوة، وفي بعض الأشهر تمكّنت الصين من تركيب أكثر من 90 غيغاواط من الطاقة النظيفة الجديدة- أي ما يقارب ضعف الطاقة التي ستحتاجها شركات الذكاء الاصطناعي الأميركيّة في السنوات القادمة.

كما اكتسبت الصين ميزة من خلال دمج صناعة الذكاء الاصطناعي مع أجهزتها الوطنيّة للأمن القومي، وقد أشارت وزارة الدفاع الأميركيّة إلى أن شركات مثل Tencent تشكّل ركيزة استراتيجية ضمن سياسة الدمج المدني العسكري للصين، تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي هذه في تطوير الأسلحة والعمليات السيبرانية والمراقبة الداخلية وغيرها من التطبيقات، بينما توفر الحكومة الصينية للشركات دعماً واسعاً من حيث السياسات والأمن بما في ذلك خدمات الدفاع ونقل أسرار صناعية مستهدفة من شركات أميركيّة.

فقدان ريادة الذكاء الاصطناعي أمام الصين سيترتب عليه أضرار عالمية جسيمة فالمستهدفون حول العالم يستفيدون اليوم من صرامة وشفافية اللوائح والمعايير الأميركيّة والتي غالباً ما تُطّور بالتعاون مع ديمقراطيات أخرى كما في حالة تقنيات الشحن للسيارات الكهربائيّة، ويستلزم الذكاء الاصطناعي شراكات مماثلة ومن مصلحة واشنطن قيادة هذا الجهد وإلا فإن هناك خطر أن تحدد الأنظمة الاستبداديّة المعايير بشكل أحادي، وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تعزيز علاقتها بقطاع الذكاء الاصطناعي والحفاظ على ريادتها العالميّة فقد تفرض الأجهزة الأمنيّة الصينيّة معايير عالميّة تتوافق مع قواعد الرقابة الصينيّة.

### المقاومة الاستراتيجية

حالياً لا توجد شراكات قوية بين شركات الذكاء الاصطناعي الأميركيّة والوكالات الوطنيّة للأمن القومي إلا نادراً وتلك الموجودة ما تزال في مراحلها الأولى، ولمعالجة هذا النقص تحتاج الحكومة إلى فهم أعمق لـماهية الذكاء الاصطناعي وكيفية عمله، يمكن للدولة دعم الصناعات الأميركيّة ولكن فقط في المجالات التي تفهمها جيداً واليوم الذكاء الاصطناعي ليس من بينها، خلال تجربتنا في الحكومة عملنا مع بعض الموظفين المدنيين والضباط العسكريين ذوي الخبرة التقنية العالية الذين دفعوا نحو تغيير بيروقراطيّي فعال، وقد وظفت إدارة بايدن مئات الخبراء في الذكاء الاصطناعي لتعزيز كوادرها إلا أن العديد منهم غادروا أو تم الاستغناء عنهم مؤخراً بما في ذلك كبار الفنيين ويجب على واشنطن تعزيز احتفاظها بالموهوب في هذا المجال وعكس السياسات التي أرسى تراثها اتجاهها.

من جانبها يجب على الشركات الأميركيّة ضمان أن يفهم المسؤولون الحكوميون طبيعة عملها وأن تكون أكثر استجابة لاحتياجات واشنطن، قد يتعدد قادة الذكاء الاصطناعي في وادي السيليكون في التعاون الوثيق مع الحكومة نظراً لجهل الأخيرة التقني وبطء البيروقراطية فضلاً عن نجاح شركاتهم في العمل المستقل، ومع ذلك التاريخ يوضح أن التعاون بين القطاع الخاص والدولة غالباً ما يكون مثمناً للجميع

فمثلاً تعاونت إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت مع شركة (فورد Ford) قبل الحرب العالمية الثانية لإنتاج قاذفات B-24 ما حقق أرباحاً للشركة وساهم في تلبية احتياجات الجيش، ومشاريع مثل مشروع مانهاتن واختراع الرادار والأقمار الصناعية والطائرات النفاثة والمعالجات الدقيقة والإنتernet، جميعها تجسد نجاح التعاون بين الشركات والحكومة.

أحد المجالات الحرجية التي يمكن للحكومة تقديم المساعدة فيها هو الأمن السيبراني، مع تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي للأمن القومي تكشف أجهزة الاستخبارات الأجنبية جهودها لسرقة الابتكارات من الشركات الأمريكية، وفي إذار 2024 وجّهت اتهامات لمهندس برمجيات في Google لنقل تصاميم رقائق الذكاء الاصطناعي إلى الصين بينما سعت بكين إلى تهريب منتجات تقنية متقدمة بما في ذلك الرقائق نفسها، تركّز التجسس الصيني على سرقة أوزان النماذج- الأرقام التي تحدد نموذج الذكاء الاصطناعي المدرب- لتجنب تكاليف التدريب وتقليل الزمن اللازم لتطوير النماذج، وهي موارد حيوية خاصة للصين التي تعاني من قيود شديدة في القدرة الحسابية. تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق شركات الذكاء الاصطناعي في حماية شبكاتها ومؤسساتها إلا أن الحكومة الأمريكية تمتلك قدرات سيبرانية لا تضاهيها الشركات ويجب أن تقدم دعماً كبيراً كما تفعل حالياً مع قطاع الدفاع والبنية التحتية الحيوية، يمكن أن يشمل الدعم معلومات استخباراتية حول محاولات الاختراق الأجنبية والمساعدة في فحص المواهب الدولية وإرشادات حول إجراءات الأمن، ويجب على الشركات العاملة مباشرة مع الحكومة تلبية معايير صارمة مشابهة لتلك المفروضة على مقاولات الدفاع.

على صعيد آخر يجب أن تساعد شركات الذكاء الاصطناعي الولايات المتحدة في دمج تقنياتها ضمن الأجهزة الأمنية الوطنية وهو جانب ضعيف حالياً في القدرة الأمريكية، فالولايات المتحدة قد تتفوق في ابتكار الذكاء الاصطناعي لكنها ستتأخر في تطبيقه عسكرياً دون تعاون وثيق وهو ما قد يكون مدمرًا في حالة النزاع، تاريخياً الدول التي فشلت في دمج التكنولوجيا الحديثة في قواتها المسلحة تكبّدت خسائر كبيرة كما حدث مع فرنسا وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى رغم ابتكارهما للدبابة مقارنةً بألمانيا التي استفادت أولاً من استخدامها في هجمات Blitzkrieg خلال الحرب العالمية الثانية. أسست إدارة بايدن في تشرين الأول 2024 إطاراً لتعاون فعال عبر توقيع مذكرة للأمن القومي لتنمية استخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض الأمنية، مع وضع ضوابط صارمة لمنع انتهاك حقوق الإنسان أو التجسس الداخلي أو أي أنشطة غير أخلاقية - إجراءات ضرورية لكسب ثقة المطورين والقطاع الخاص والجمهور، وعلى الرغم من عدم إلغاء ترامب لهذه المذكرة فقد أحرز تقدماً محدوداً في تنفيذ بنودها وأقصى بعض الخبراء غير السياسيين الضروريين لتفعيتها.

وأخيراً يجب على الحكومة والصناعة التركيز على تطبيق الذكاء الاصطناعي لحل التحديات الاستراتيجية في المنافسة مع الصين، فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز القدرات السيبرانية كما أظهرت مسابقة DARPA للذكاء الاصطناعي السيبراني ما يمكن الولايات المتحدة من حماية شبكاتها واحتراق أنظمة الخصوم بفاعلية ويعطي ميزة استخباراتية كبيرة، كما يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الأداء في مجالات أخرى مثل الاستطلاع الجغرافي والاستخبارات الإشارية واللوجستيات وتصميم الأسلحة، لكن تحقيق هذه المكاسب يتطلب توجيهات واضحة من الحكومة وتعاوناً مباشراً من شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية.

### خطر المجهول

هناك سبب آخر يستدعي بناء روابط أوثق بين الحكومة الأمريكية وأكبر شركات الذكاء الاصطناعي وهو الحاجة إلى تقييم التوازن بين الفوائد والمخاطر معًا، يتفق غالبية خبراء التكنولوجيا على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقدم فوائد هائلة للبشرية مثل علاج الأمراض وتعزيز التقنيات النظيفة والقضاء على الأعمال الروتينية، لكنه في الوقت نفسه قد يسبب أضراراً جسيمة، بعض هذه المخاطر مثل استغلال الأنظمة الاستبدادية للذكاء الاصطناعي لإعادة تشكيل النظام العالمي، يمكن التخفيف منها من خلال الحفاظ على تقدم واسنطن وتوسيع ريادتها على منافسيها. أما الأخطار الأخرى فهي أكثر تعقيداً فبعض كبار مفكري الذكاء الاصطناعي يرون أنه من المحتمل وربما مردج أن يمكن مستخدم خبيث مستقبلاً من استغلال الذكاء الاصطناعي لتصميم عامل ممرض فتاك جديد، وهناك من يقلق من أن الخوارزميات القوية حتى في أيٍّ حسنة النية قد تسبب حوادث كارثية نتيجة تصرفات غير مقصودة من مطوريها، بالإضافة إلى ذلك ثمة نتائج أقل خيالاً لكنها باللغة الخطورة مثل البطالة الواسعة وتركيز السلطة الاقتصادية في أيٍّ محدودة، والتحيز في مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية نتيجة البيانات والنماذج المتحيزة.

من منظور السياسات العامة كل سيناريو من هذه السيناريوهات يشكل تحدياً تاريخياً ويستلزم اتخاذ قرارات صعبة، فعلى سبيل المثال في عالم افتراضي يمكن لمستخدم واحد أن يحدث أضراراً كارثية سيتوجب على الحكومة النظر في فرض تنظيمات صارمة على تطوير واستخدام الأنظمة المتقدمة حتى لو أدى ذلك إلى إبطاء الابتكار، وإذا تسببت الذكاء الاصطناعي في أتمتة نسبة كبيرة من الوظائف فقد تضطر الحكومة إلى إنفاق موارد ضخمة لإعادة تدريب القوى العاملة أو إلى تسهيل إعادة هيكلة الاقتصاد، وبالنظر إلى سرعة تطور الذكاء الاصطناعي سيجد صانعو السياسات أنفسهم مضطرين لاتخاذ هذه القرارات المصيرية ضمن جداول زمنية ضيقة للغاية وكل ذلك بشأن تكنولوجيا لم تقم الحكومة بابتكارها وتعرف عنها القليل جداً.

إن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص إلى جانب المجتمع المدني لا يضمن بالضرورة اتخاذ الحكومة للقرارات الصحيحة لكنه يمنح واسطن فرصة حقيقة لتحقيق نتائج إيجابية صافية، فمع قاعدة تقنية أقوى سيتمكن المسؤولون من فهم مدى التزام أنظمة الذكاء الاصطناعي بالتعليمات، وكيفية تعاملها مع المهام الخطيرة وما المجالات التي يمكن أن تحل فيها محل البشر وإلى أي مدى تميل إلى العمل الدافع أو الهجومي في سياقات الأمن والسلامة.

ويشكل مركز معايير وابتكار الذكاء الاصطناعي التابع لوزارة التجارة الأمريكية (CAISI) خطوة أولى مهمة لبناء تعاون فعال، منذ إنشائه جمع المركز المسؤولين الحكوميين والشركات للعمل معاً على قضايا السلامة وساهم في تطوير آليات اختبار قياسية للذكاء الاصطناعي، كما عمل مع وكالات أخرى ذات خبرة متخصصة لإجراء اختبارات طوعية على موضوعات حرجية مثل التعاون مع وزارة الطاقة وشركة Anthropic لتقديم ما إذا كانت النماذج المتقدمة للذكاء الاصطناعي تمتلك معرفة خطيرة بالأسلحة النووية، وقد لعب CAISI دوراً بارزاً في خطة إدارة ترامب للذكاء الاصطناعي ويجب تمكينه من تعزيز التعاون الطوعي مع الشركات ووضع المعايير وإجراء اختبارات السلامة.

وبفضل جهود CAISI والتزامات الشركات الرائدة تجاه إدارة Biden تعهدت الشركات بإجراء اختبارات مستقلة لنماذجها غالباً استناداً إلى توجيهات المركز، وفي بعض الحالات وافقت الشركات على منح CAISI الوصول إلى الأنظمة الجديدة قبل طرحها وأشارت بالخبرة التي قدمتها الحكومة في مجال الأمن القومي، يجب على الطرفين تعميق هذا التعاون وتخصيص المزيد من الوقت والموارد لوضع معايير عالية وإجراء تقييمات دقيقة للنماذج الجديدة.

### الدعم الحكومي

غالباً ما تبدو المقاييس الكبرى شعارات جذابة أكثر من كونها سياسات عملية والحصول على الاتفاق الصحيح في مجال الذكاء الاصطناعي أسهل قوله من فعل، فالتكنولوجيا تتطور بسرعة وعلى مسار غير متوقع، مع تحسن الذكاء الاصطناعي ستزداد الحاجة للبنية التحتية والطاقة والتمويل. كما ستتصاعد مخاطر التهديدات السيبرانية الأجنبية وستتعاظم الحاجة للتعاون مع الأجهزة الدفاعية بالإضافة إلى المخاطر المحتملة لسوء الاستخدام مما يفرض خيارات سياسية صعبة، ستظهر شركات ناشئة جديدة وقد تتراجع الشركات الكبرى الحالية، الجميع في عالم الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون مستعداً لإعادة التفاوض والتوازن باستمرار ويجب على المسؤولين الأميركيين البقاء مرنين وتجربة سياسات مختلفة وفق تطورات التكنولوجيا.

رغم هذا الغموض من الضروري أن تلعب واشنطن دوراً أكثر نشاطاً في تمكين وتجهيز بيئه الذكاء الاصطناعي الأمريكية، فالتكنولوجيا لا تحتاج أن تتطور تحت سيطرة الدولة الصارمة كما فعلت الأسلحة النووية لكنها لا يمكن أن تتطور بمعزل عن الحكومة، يمكن تشبيه الأمر بتطور السكك الحديدية الأمريكية في القرن التاسع عشر القطاع الخاص تكفل بالتحفيظ والبناء بينما لعبت الحكومة دوراً حيوياً بتنظيم القوانين والتصاريح ومتطلبات السلامة، هذا التعاون لم يكن مثالياً لكنه أثبت نجاحه وحوال السكك الحديدية إلى أداة وطنية عززت الأمن والازدهار الأمريكي، وبالمثل يمكن للذكاء الاصطناعي المتقدم تعزيز القوة والمصالح الأمريكية إذا تم تطويره ضمن الإطار الصحيح وبالتعاون المناسب بين القطاعين العام والخاص.